استدارة واشنطن... ابتزاز بالإرهاب... ولكن إلى أين...!؟

عبد السلام حجاب

لم يعد هناك من يشك، خارج دائرة الأغبياء والمراهقين في السياسة، بأنه ليس جبن المواقف وغياب الإرادة السياسية، هما ما يمنع الغرب الاستعماري من مواجهة الإرهاب وقد أصبح جزءاً منه وينفخ في ناره. بل إنه انخراط مبرمج ضمن إستراتيجية واشنطن وما تفرضه من شروط في البناء على مواصلة الإرهاب تحت سقف الحرب الباردة، والتلطي وراء ادعاءات الوزير الأمريكي كيري مزدوجة المعايير في أعقاب محادثات في موسكو بعد انقطاع، بأن الاستدارة السياسية الأمريكية بحاجة إلى وقت بسبب حمولتها وبطء حركتها، ليتكشف تباعاً أنها استدارة لتنظيم حركة الإرهاب ومساراته وسبل الاستثمار في مسمياته المتعددة وأجنداتها التي بدأت ملامحها بالظهور منذ الغزو الأنكلو أمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ واتضحت طبيعة أهدافها من خلال الربيع الدامي بتداعياته وشعاراته المخادعة وما أخفته من نار ودمار وأطماع وعبث جيوسياسي يستهدف المنطقة عامة وسورية ومحور المقاومة على وجه الخصوص لخدمة المصالح الأمريكية الصهيونية الإستراتيجية، وقد أفصحت كونداليزارايس بوقاحة تجاهلت الشرعية الدولية بإعلانها من بيروت صيف عام ٢٠٠٦ عن «ولادة عسيرة لشرق أوسط جديد» والعين الأمريكية على سورية ومحور المقاومة!

وعليه، فإن المراقب بات يقرأ في استدارة واشنطن السياسية الدعائية وما آلت إليه من ابتزاز بواسطة الإرهاب، عكست جوانب مهمة منه تصريحات صدرت عن مسؤولين في البيت الأبيض والبنتاغون، بأنها تعبير عن سياسة تستهدف سورية وحقوقها السيادية الوطنية. ولن يكون مفاجئاً أن يجد المبعوث الأميركي لشؤون سورية مايكل راتني أثناء محادثاته في موسكو مع بوغدانوف الممثل الشخصي للرئيس الروسي بوتين مساحة ابتزاز لتدوير زوايا الفشل والارتباك السياسي الأميركي الناجم عن عدة أسباب من بينها:

١- تقدم سياسي ودبلوماسي لموسكو وطهران باتجاه المسار السياسي لحل الأزمة في سورية على أساس الثوابت الوطنية السورية ومن دون أي تدخل خارجي بدليل وفود المعارضات التي تقصد موسكو.

٢- إن محاربة الإرهاب في سورية مسؤولية وطنية وأولوية للسوريين في المسار السياسي لحل الأزمة. وسوى ذلك محاولة ملغومة لإطالة عمر الأزمة والمراهنة على مخططات وأجندات أميركية لن تحصد غير مزيد من الفشل والإحباط.

٣- تزايد الدعم السياسي لاقتراح الرئيس بوتين الذي شدد في مؤتمر صحفي مع الرئيس المصري السيسي في موسكو على الأهمية المبدئية لتشكيل جبهة واسعة لمحاربة الإرهاب بمشاركة اللاعبين الدوليين الأساسيين ودول المنطقة بما فيها سورية.

٤- واقع اللعبة الأمريكية في سباق الانتخابات الرئاسية حيث يفرض اللامنطق معطياته الدعائية والبراغماتية بين المتنافسين في حين يبقى الثابت الذي لا تبدله استدارة انتهازية هو أمن الكيان الإسرائيلي والمحافظة على وظيفته ودوره ضد سورية والمنطقة، وفي مواصلة فرض الهيمنة الأمريكية لمواجهة الارتباك الذي أصابها بعد التغير لمصلحة التعددية القطبية على حساب القطبية الأحادية بدليل الاتفاق النووي مع إيران.

واقعياً، من غير المرجح أن تخرج واشنطن من ثوبها السياسي المرقع وإن تعددت الثقوب فيه، فأصبح يكشف عورات كثيرة من الارتباك السياسي باتت الأطراف في حلفها بمن فيهم الإرهابيون الذين أنتجتهم دوائرها الاستخبارية على الصعيدين السياسي والميداني العسكري، ينفذون ويتناسلون على ضفاف تلك العورات ومن بين ثقوب الارتباك ما دفع المتحدث باسم البنتاغون بيتركوك إلى الشرح والتوضيح للعثماني السفاح أردوغان بأن عنوان المفاوضات لا منطقة عازلة ولا خطر جوياً داخل وفوق الأراضي السورية، كما وجد هولاند القابع في قصر الإليزيه الفرنسي بشعبية متدنية غير مسبوقة فرصة للاصطياد على هوامش الارتباك الأميركي والسمسرة على رصيد لا يمتلكه، ولا يسمح الشعب الفرنسي بالعبث بتاريخه العريق، وليس بعيداً أن تصب في حضن أوباما ما يحمله حاكم بني سعود من خوف وقلق جراء العدوان على الشعب اليمني الذي أصبح عاراً بعد أن كان توريطاً أميركياً إسرائيلياً ثم تحول إلى نار تحت الرماد بين الأصلاء والفروع في المملكة الوهابية.

واستنتاجاً يمكن القول إن استدارة واشنطن السياسية لم تعد موضع تساؤل بعد أن أصبحت واقعاً لمسار ملغوم تكشفت وقائعه عبر إنتاج الإرهاب شكلاً ومضموناً وتأمين رعاة وداعمين له، وتغطية دوره التدميري سياسياً وإعلامياً ولوجستياً باعتباره الأداة لتحقيق الأهداف الأمريكية الإسرائيلية، وإلا فلماذا تعمل واشنطن على احتكار ما تدعيه محاربة الإرهاب وتصنيف أشكاله بين معتدل ومتطرف، وكلا الطرفين يعمل بإيديولوجية القتل والتدمير ولماذا لا تسمح واشنطن بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمحاربة الإرهاب في سورية والعراق، ثم لماذا تمارس ضغوطاً لتقويض أي جهد سياسي لا يتوافق مع مصالحها وأجندتها، ويسعى إلى تعزيز المسار السياسي للخروج بحل للأزمة في سورية يلبي إرادة السوريين بقيادة سورية، وهو ما يقود منهجياً لطرح سؤال إلى أين وفي أي اتجاه..!؟

إنه لا جدال بأن الإستراتيجية الأمريكية تنفذها سياسات مخادعة لا تبدلها اجتهادات خارج السياق. ولذلك لم تخرج في أي مرحلة من مراحلها التنفيذية عن خططها بتصنيع الإرهاب وتنويع أشكال أدائه ضد سورية لتحقيق إستراتيجيتها في التقسيم وزعزعة أمن واستقرار المنطقة على حساب الشعب العربي في سورية وتطلعاته الوطنية والقومية وخياراته السياسية التي أكدها على امتداد أربع سنوات ونيف وهو ما يعني وضع المنطقة برمتها أمام الخيارات الصعبة التي ربما تطيح واقع الحرب الباردة لتنقله إلى واقع يتجاوز بتداعياته حدود المصطلحات.

وبطبيعة الحال، فإن سورية بقيادة الرئيس بشار الأسد لن تكون إلا في الموقع الذي اختاره السوريون، إرادة خير وسلام ومثل قوة واقتدار. وهو ما يؤكده السوريون جيشاً وشعباً في التصدي لحرب الإرهاب وأجنداتها وفي مطاردة الإرهابيين على الجغرافيا السورية واثقين من نصر بات قريباً.

مرعي لـ«الوطن»: من تم اختيارهم مهنيون ويستطيعون القيام بالمهمة

هيئات وتيارات وأحزاب معارضة في الداخل تتفق على أسماء لجان دي ميستورا

الوطن

أعلن عدد من الهيئات والتيارات والأحزاب المعارضة التي تعمل في داخل البلاد أنها اتفقت على أسماء اللجان الأربعة التي دعا المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا إلى تشكيلها في إطار خطته الجديدة من أجل التوصل إلى حل للأزمة السورية المستمرة منذ أكثر من أربعة أعوام.

وأشارت تلك الجهات في بيان وقعت عليه ونشرته «هيئة العمل الوطني الديمقراطي» المعارضة في صفحتها على موقع «فيسبوك» تحت عنوان «المعارضة في الداخل تتفق على أسماء لجان دي ميستورا» إلى أن ذلك تم أمس الأول خلال لقاء موسع عقد فيما بينها في مكتب هيئة العمل بدمشق.

ووقع على البيان كل من «هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سورية، تجمع سوريون ضد العنف والإرهاب، حزب الشباب الوطني، تيار مجد سورية، ائتلاف قوى التكتل الوطني، نواف حماد الفارس عن العشائر السورية، التيار الوطني السوري، تجمع سوريات إيد بايد، التيار الليبرالي، حركة الأحرار والتنمية، سوريون من أجل الديمقراطية، فخر زيدان، الأرشمندريت فيكتور حنا».

وقالت تلك الجهات في البيان: إننا «في هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سورية مع الشخصيات الوطنية وممثلي الأحزاب السياسية الوطنية، والتي تنشط باستقلالية تامة بالداخل السوري، اتفقنا على تشكيل وفد وطني سياسي من الداخل السوري من أجل القيام بزيارات متعددة لعواصم القرار الإقليمية والدولية، وتدارس الأوضاع السورية معهم، وتقديم رؤيتنا للحل السياسي السلمي في سورية، مستندين إلى التوجهات المشتركة التي تندرج بالمقدمة بتوجيه النداء العاجل إلى جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية، من أجل تحمل مسؤوليتهم تجاه شعب سورية ومستقبل المنطقة كلها، ومطالبين إياهم بالعمل الجدي والسريع من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة السورية، ولإيقاف نزيف الدم والتدمير، عبر توافقات دولية ملزمة، تسمح بإصدار قرار دولي ملزم».

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال أمين عام هيئة العمل محمود مرعي: «إن الأسماء سوف تسلم إلى المبعوث الأممي خلال أيام قليلة، رافضاً الإفصاح عن الأسماء التي تم اختيارها.

ولفت إلى أن المعارضة الداخلية يفترض أن تختار نحو ١٥٠ اسماً، بعد أن اختارت المعارضة الخارجية نحو ٣٠٠ اسم.

وأكد مرعي أن من تم اختيارهم خلال اللقاء الذي تم في مكتب هيئة العمل شخصيات اختصاصاتها لها علاقة بعمل اللجان ومهنية وتستطيع القيام بالمهام الموكلة إليها ضمن عمل اللجان الأربع. وبالنسبة للأسماء التي ستختارها السلطة، أعرب مرعي عن اعتقاده بأن السلطة يمكن أن تختار ٢٠ اسما كونها متماسكة ومتفقة على رؤية سياسية موحدة، وتسلمها للمبعوث الأممي، في حين إن المعارضة ما زالت غير موحدة.

وأوضح مرعي، أن المبعوث الأممي هو من سيختار من تلك الأسماء لتشكيل اللجان الأربع، وسيتم الإعلان من قبله عن الأسماء التي اختارها منتصف أيلول المقبل. ويفترض أن تتيح مبادرة دي ميستورا التي ستنطلق في أيلول، تشكيل أربع مجموعات عمل حول الأمن والحماية، ومكافحة الإرهاب، والمسائل السياسية والقانونية، وإعادة الإعمار.

وأيد مجلس الأمن الدولي بالإجماع خطة المبعوث الأممي التي تهدف إلى التشجيع على حل سياسي في سورية، وقد تبنته للمرة الأولى خلال سنتين روسيا والأعضاء الأربعة عشر الآخرون. ورحبت إيران بالخطة الجديدة للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية.

وفي بيانها أوضحت تلك الشخصيات أن القرار الدولي الملزم يجب أن يتضمن «الوقف الفوري لإطلاق النار على كامل الجغرافيا السورية، متضمناً آليات للمراقبة والتحقق وحظر توريد السلاح، مع مباشرة العملية السياسية عبر الدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه جميع ممثلي التيارات السياسية والشبابية والنسائية وتحت رعاية إقليمية ودولية، ويؤدي إلى وضع ميثاق وطني لسورية المستقبل، وإعلان دستوري مؤقت، والتوافق على ترتيبات المرحلة الانتقالية إلى نظام ديمقراطي، على أن يترافق ذلك مباشرة وبالتنسيق مع الحكومتين الأميركية والروسية والقوى الإقليمية المؤثرة، دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، إلى طاولة حوار مفتوح، تكون مدخلاً لحوار وطني سوري عريض، ومن دون شروط مسبقة، يشارك فيه ممثلون عن الحكومة السورية وعن كل من حضر بجنيف ١+٢ وموسكو ١ +٢ وممثلون عن الأستانة ١ وممثلون عن مؤتمر أنطاكية وعن المجلس الإسلامي السوري وأي طرف آخر سوري يرى بان ضرورة حضوره، على أن ينخرط في هذه الطاولة ممثلون عن جميع الأطراف الإقليمية والدولية وبضمانات الدول الخمس دائمة العضوية من أجل رعاية هذا الحوار وضمان نتائجه وتوفير شبكة أمان للمتحاورين على أن يتم طرح كافة المواضيع على بساط البحث، للوصول إلى حل سياسي آمن ودائم للسوريين».

كما يتضمن القرار بحسب الهيئة «دعوة جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية، من أجل بناء جسور للحوار والثقة، بما يخدم ويؤكد ثبات واستمرارية وقف دوامة العنف والنار، استناداً إلى قرار دولي ملزم».

ورأت تلك الشخصيات أن ذلك يستوجب العمل الفوري على «إطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات، والعمل السريع من أجل إطلاق سراح المختطفين كافة، من النساء والذكور والأطفال، أيا تكن الجهات الخاطفة، والكشف الفوري عن مصير المفقودين، من النساء والذكور والأطفال، بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري، والعمل على تلبية الحاجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجها وإغاثتهم بكل المستلزمات الضرورية، وبذل كل الجهود الوطنية السورية للانتقال تدريجياً بالبلاد من حالة فوضى المكونات الطائفية والاثنية والقومية إلى دولة العيش المشترك والاعتراف بالآخر المختلف، والقدرة على الشراكة معه والتضامن، ونبذ العنف والتداول السلمي للسلطة، ودعم الجهود الرامية لإيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق المشروعة لجميع مكونات المجتمع السوري، وإلغاء جميع السياسات التمييزية ونتائجها والتعويض على المتضررين عنها ضمن إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً، ودعم الخطط والمشاريع التي تهدف إلى إدارة المرحلة الانتقالية في سورية عبر ضمان تحقيق العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سورية، وإعلاء مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، كونها السبل الأساسية التي تفتح الطرق السليمة لتحقيق المصالحة الوطنية، ومن أجل سورية المستقبل الموحدة والتعددية والديمقراطية، ما يتطلب متابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، والتي قد ترتقي بعض هذه الانتهاكات إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وإحالة ملف المرتكبين إلى المحاكم الوطنية والدولية».

ووقع على البيان كل من «هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سورية، تجمع سوريون ضد العنف والإرهاب، حزب الشباب الوطني، تيار مجد سورية، ائتلاف قوى التكتل الوطني، نواف حماد الفارس عن العشائر السورية، التيار الوطني السوري، تجمع سوريات إيد بايد، التيار الليبرالي، حركة الأحرار والتنمية، سوريون من أجل الديمقراطية، فخر زيدان، الأرشمندريت فيكتور حنا».

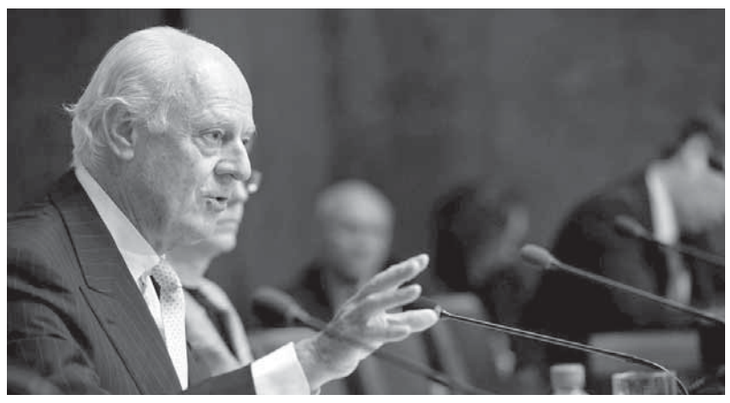

دي مستورا في مجلس الأمن معلناً خطته لشجيع الحل السياسي في سورية

الراعي: الحروب في سورية والمنطقة دفعتها العقلية الاستهلاكية المادية

أكد البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي أن العقلية الاستهلاكية المادية هي من دفعت بأمراء الحرب من دول وتنظيمات إرهابية إلى شن الحروب في سورية واليمن وفلسطين وسواها وذلك لتحقيق مصالح وأهداف واضحة اقتصادية وسياسية وإستراتيجية.

وقال الراعي خلال ترؤسه قداس الأحد في كنيسة الصرح البطريركي في الديمان بلبنان: «إن الحالة المأساوية التي وصلنا إليها في لبنان إنما هي نتيجة لتفشي هذه العقلية الاستهلاكية المادية التي باتت تحتل الأولوية على حساب قيام الدولة القادرة بمؤسساتها الدستورية والعامة». وأوضح الراعي أن هذه العقلية هي التي دفعت إلى خروج التظاهرات الشبابية والشعبية المحقة من المجتمع المدني في بيروت وغيرها، مشدداً على عدم «تمييع مطالب هذه التظاهرات بالطرق الكاذبة أو حرفها عن هدفها الأساسي وهو المطالبة برجال دولة يمارسون السياسة النبيلة القائمة على الحقيقة والعدالة والتجرد والتفاني في تأمين الخير العام».

واعتبر الراعي أن انتخاب رئيس للجمهورية في لبنان بحسب الأصول الدستورية هو المدخل لحل مختلف المشاكل التي يعاني منها اللبنانيون.

سانا

داعش يواصل مساعيه لإحباط المنطقة الآمنة وحزب التحرير يكثف حملته ضدها

الجيش التركي: أنظمة سورية شوشت على طائرتين حربيتين

الوطن – وكالات

ما كادت تشارك تركيا في عمليات الائتلاف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم داعش الإرهابي في سورية، حتى اشتكى الجيش التركي من أن أنظمة رادارات سورية شوشت على طائرتين حربيتين، أثناء إجرائهما رحلة استطلاعية في المنطقة الحدودية بين البلدين.

وواصل تنظيم داعش مساعيه لإحباط خطط أنقرة إقامة ما يسمى «منطقة آمنة» في ريف حلب الشمالي، وكثف استخدامه المفخخات في مواجهة خصومه في المنطقة. في المقابل، نشر «حزب التحرير» ملصقات في مدينة الأتارب بمحافظة حلب، وصف فيها «المنطقة الآمنة» بأنها مشروع فتنة واقتتال بين المجموعات المسلحة وتمرير للحل السياسي الأميركي.

وأول من أمس، أعلنت وزارة الخارجية التركية عن بدء مشاركة الطائرات الحربية التركية في الحملة الجوية التي يقودها الائتلاف ضد داعش في سورية، اعتباراً من مساء الجمعة.

في غضون ذلك، أعلنت هيئة الأركان العامة للجيش التركي، أن أنظمة رادارات سورية قامت أول أمس السبت بالتشويش على طائرتين حربيتين من طراز «أف ١٦» تابعة للقوات الجوية التركية.

وأفادت الهيئة في بيان لها، نقله موقع «ترك برس» الإلكتروني، أن «أنظمة الصواريخ السورية تسببت بقفل نظام الطائرتين لمدة دقيقتين و٢٠ ثانية، أثناء إجرائها رحلة استطلاعية في المنطقة الحدودية».

ومطلع الشهر الجاري، تعرضت طائرتان من طراز «إف ١٦» تابعتان لسلاح الجو التركي أيضاً، للتشويش من قبل أنظمة رادارات «النظام السوري»، لمدة ٣٠ ثانية، وذلك خلال إجرائها مهامها الدورية بالقرب من الحدود السورية في ولاية هاتاي، (لواء إسكندرون السليب).

من جهة أخرى، واصل تنظيم داعش مساعيه لانتزاع السيطرة على القرى والبلدات الحلبية الواقعة ضمن المنطقة التي أعلنت تركيا والولايات المتحدة تطهيرها من مسلحي داعش. وفي هذا السياق، استهدف التنظيم مدينة تل رفعت بريف حلب الشمالي بسيارة مفخخة ما أسفر عن مقتل ١٠ أشخاص على الأقل.

وفجّر انتحاري من تنظيم داعش، مساء السبت، نفسه بسيارة مفخخة كان يقودها أمام المدخل الشرقي لتل رفعت، حسبما ذكرت مصادر معارضة.

وجاءت التفجيرات الانتحارية التي استهدفت مدن وقرى ريف حلب الشمالي، بالترافق مع الهجوم العنيف الذي يشنه داعش على مسلحي المجموعات الإسلامية المتطرفة في المنطقة، من أجل السيطرة على مدينة مارع.

واضطرت هجمات داعش، «غرفة عمليات حلب» المؤلفة من عدد من المجموعات المسلحة المتطرفة، إلى فرض حظر للتجول لمدة ١٢ ساعة في مناطق (كفر فارص- تل فراح - احرص - الشيخ عيسى - جبرين - كفر ناصح - مارع - مسقان)، ومنعت تواجد كل من لديه أقارب لدى التنظيم في تلك القرى والمدن حتى انتهاء هجمات داعش «الشرسة».

واعتبرت الغرفة تلك القرى والمدن «مناطق عسكرية» يمنع الدخول والخروج منها والتجول فيها ما بين الساعة السادسة مساء حتى السادسة صباحاً، ومنعت تواجد كل من لديه أقارب يعملون لدى داعش في تلك القرى والمدن حتى انتهاء هجمة التنظيم التي وصفتها بالشرسة.

وشددت الغرفة على إغلاق المحال التجارية ومنع تحركات السيارات والشاحنات محذرةً أنه سيتم التعامل معها كهدف عسكري، حيث إن تنظيم «داعش» يستغل تحركات المدنيين لإدخال مفخخاته إلى القرى والمدن.

على خط مواز، كثف «حزب التحرير» نشاطه المناوئ لمسعى تركيا إقامة «منطقة آمنة» في شمال سورية.

وبعد أن كان من المسارعين لرفض مقترح المنطقة الآمنة، بادر «حزب التحرير» إلى لصق منشورات في شوارع مدينة الأتارب تصف المنطقة الآمنة بأنها «مشروع فتنة واقتتال بين الفصائل، وتمرير للحل السياسي الأميركي»، وفقاً لما ذكره موقع «زمان الوصل» المعارض.

وقبل نحو أسبوع أطلق «حزب التحرير – ولاية سورية»، حملة بعنوان «احذروا التحالف التركي الأميركي»، هدفت إلى «كشف الدور الخبيث الذي يلعبه النظام التركي ضد ثورة الشام تحت مسمى تقديم الدعم لها، وحتى لا يقع الثوار في قبضة المخابرات التركية».

ويسعى «حزب التحرير»، الذي يعتبر واحداً من أقدم التجمعات ذات التوجه الإسلامي في المنطقة وله فروع في مختلف البلدان العربية، إلى استعادة «الخلافة».

طائرة إف ١٦ أمريكية تتجه نحو قاعدة أنجرليك (أ.ف.ب – أرشيف)

نشر فيلماً وثائقياً باللغة الإنكليزية للترويج لعملته الجديدة

داعش أعدم ٩٠ شخصاً خلال الشهر الماضي

أعدم تنظيم داعش الإرهابي أكثر من ٩٠ شخصاً خلال الشهر الماضي في سورية، في وقت نشر فيه التنظيم فيلماً وثائقياً ضخماً للترويج لعملته الجديدة.

وكشف «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، الذي يغطي الحرب في سورية من بريطانيا عبر شبكة من النشطاء الميدانيين، عن إقدام عناصر تنظيم داعش على إعدام ٣٢ مدنياً من أصل ٩١ شخصاً بتهمة ارتكاب «جرائم» في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم بين ٢٩ تموز و٢٩ آب، ويصنف داعش، السحر والمثلية الجنسية والعمل مع الائتلاف الدولي الذي تقوده واشنطن بين «الجرائم» التي يعاقب عليها بالإعدام.

وبحسب المرصد، ارتفع إلى ٣١٥٦ عدد الأشخاص الذين أعدمهم التنظيم المتطرف في سورية منذ إعلان الخلافة، بينهم ١٨٤١ مدنياً. في سياق منفصل، أصدر تنظيم داعش أمس الأول، فيلماً وثائقياً باللغة الإنكليزية للترويج لعملته الجديدة التي يعتزم طرحها في المناطق الخاضعة لسيطرته في كل من سورية والعراق.

وحمل الفيلم الذي أنتجه مركز «الحياة» التابع للتنظيم بتقنيات عالية جداً، عنوان «شروق الخلافة وعودة الدينار الذهبي» ويوثق مشاهد صك التنظيم لعملته الجديدة، التي قال: إنها «ستقضي على الدولار، وستدمر اقتصاد الكفر العالمي».

وأشار الفيلم المترجم إلى العربية إلى أن الولايات المتحدة، أنشأت «الرأسمالية الفاسدة»، وغرست ورقة لا قيمة لها وسمتها الدولار، وفرضتها على العالم، وفي المقابل، عرض مزايا التعامل بالذهب والفضة بدلاً من الأوراق النقدية، لأن هذين المعدنين نادران ولا يفقدان قيمتيهما.

وهاجم الفيلم السعودية والملك الراحل فيصل بن عبد العزيز، متهماً إياه بالمسؤولية عن تسليم النفط لأميركا، عبر بيعه بالدولارات «التافهة» بدلاً من الذهب، مقابل تلقي الدعم السياسي والعسكري.

وعن آبار النفط التي يسيطر عليها التنظيم، أكد الفيلم أن عمليات بيع وشراء النفط المستخرج منها لن تكون سوى بالذهب.

وكشفت في حزيران الماضي، صفحات وحسابات مقربة من داعش أن العملة التي يعتزم التنظيم طرحها تتألف من سبع فئات نقدية مصنوعة من الذهب والفضة والنحاس. وقد حدد التنظيم سعر الصرف لعملته على النحو التالي: خمسة دنانير ذهب يساوي ٦٩٤ دولاراً، دينار الذهب يساوي ١٣٩ دولاراً، خمسة دراهم فضة يساوي ٤،٥ دولارات، درهم واحد فضي يساوي ٩٠ سنتاً، عشرون فلساً نحاسياً يساوي ١٣ سنتاً، عشرة فلوس نحاس يساوي ٦،٥ سنتات.

وفي أواخر العام الماضي، أصدر ما يسمى «ديوان بيت المال» في تنظيم داعش بياناً يعلن فيه عن نية التنظيم بدء سك هذه العملات، وقال البيان حينها: «إن سك هذه العملة يجري بعيداً عن النظام النقدي الذي فرض على المسلمين وأهدر ثرواتهم».

وأضاف الديوان: إن التنظيم قام بدراسة الموضوع وتقديم مشروع متكامل لسك عملة قائمة على القيمة الذاتية لمعدني الذهب والفضة، مشيراً إلى أن مختصين ناقشوا الأمر من جميع جوانبه، وتم رفع التوصيات إلى «مجلس الشورى» الذي وافق عليه.

حركة نشطة للمسلحين

١٠٠ دولار تسعيرة «الجندرمة» التركية لعبور الحدود بإدلب

إدلب- الوطن

ارتفعت عمولة حرس الحدود التركي «الجندرمة» مقابل السماح للأفراد بعبور حدود إدلب إلى تركيا من ٥٠ إلى ١٠٠ دولار أميركي للشخص الواحد بعد تشديد السلطات التركية الأوامر بمراقبة الحدود أمام عابريها بشكل غير شرعي.

وأكدت مصادر أهلية في المناطق الحدودية من إدلب مع تركيا لـ«الوطن»، أن وتيرة عبور السكان للحدود تزايدت بعد تغليظ الإجراءات الأمنية من حرس الحدود التركي ورفع التسعيرة إلى ١٠٠ دولار تدفع لأشخاص يتولون العملية بالاتفاق مع «الجندرمة» وإيصال الأشخاص إلى منطقة آمنة داخل الأراضي التركية وليس نقطة الحدود كما كان في السابق. ونفت المصادر مزاعم الحكومة التركية بوقف عمليات انتقال المسلحين بين طرفي الحدود وخصوصاً القادمين منهم إلى الداخل السوري «فكل شيء مباح بما في ذلك تهريب المواد الغذائية والسلاح والذخيرة ما دامت النقود موجودة، وفي ظل تحول حرس الحدود التركي إلى مرتشين يقبضون مبالغ كبيرة يومياً»، وفق قول أحد سكان مدينة سلقين الحدودية لـ«الوطن» والتي تشهد عمليات تسلل مهاجرين إلى تركيا بشكل يومي في أكثر من موقع وصولاً إلى دركوش وحارم شمالاً وإلى خربة الجوز في ريف جسر الشغور في الجنوب الغربي. ودفع إغلاق السلطات التركية معبري باب الهوى في إدلب وبوابة السلامة في حلب أمام المسافرين منذ أشهر، بالسكان إلى المخاطرة بعبور الحدود تهريباً ولو في نقاط تشهد عمليات قنص وإطلاق نار أودت بحياة العديد من الأفراد، لكن سهولة العبور من الجانب الإدلبي من الحدود استقطب الحلبيين الراغبين بدخول تركيا ولو كلفت العملية مبالغ أكبر من التي يدفعها السكان المحليون في المناطق الحدودية. وعزا مشتغلون بتهريب الأشخاص عبر الحدود ازدياد أعداد العابرين إلى تركيا في الآونة الأخيرة إلى رغبة هؤلاء بمواصلة طريقهم منها إلى ألمانيا عبر قوافل سبقتهم إليها عبر البحر إلى اليونان وأغرقت المئات من السوريين في أعماق البحر.